الأهرام العربى

المصدر: العربى

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٥

زكى قناوى

النيل ليس فى «خطر»... وتهديدات الترابى «دعائية»...

هل حصة مصر من واردات مياه النيل فى خطر؟..

هل بمقدور نظام الحكم فى السودان ان يلعب بهذه «الورقة الخطيرة» التى يصعب حصر نتائجها الوخيمة على العلاقات بين الشعبين الشقيقين؟..

الترابى هدد بورقة المياه، ولوح بإعادة النظر فى اتفاقية الاندوجو المعقودة عام (١٩٥٩) بين دول حوض النيل العشر... و... وهذا التهديد ليس هو الأول من نوعه منذ توتر العلاقات بين نظامى الحكم فى مصر والسودان عام (١٩٩٢).. إلا انه يأتى هذه المرة فى مناخ تحرش.. ومعبأ بالتهديدات «العسكرية» مما يجعل من مجرد الحديث عن «مياه النيل» وإعادة النظر فى الاتفاقات الثنائية والدولية لعباً بـ «المياه» و «النيران» معاً.

زكى قناوى:

استعمال «وسائل بدائية» لسد مجرى النيل كارثة على السودان

مدير قطاع مياه النيل:

طرد مهندسى الرى يقع تحت طائلة القانون الدولى

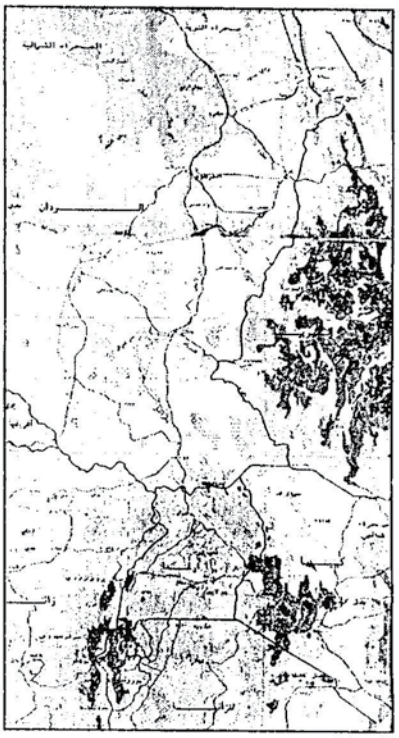

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

«العربى» استطلعت رأى خبراء الرى المصريين فى التهديدات السودانية.. وكانت إجابتهم: هذه تهديدات «دعائية».. إذ ان قطع تدفق النيل عن غير طريق السدود والخزانات او شق طرق فرعية سيؤدى بالضرورة إلى اغراق الاراضى المحيطة كما قال لـ «العربى» مهندس إبراهيم قناوى وزير الرى الأسبق واستطرد إن استعمال أى وسائل بدائية لسد مجرى النهر ستكون اضراره بالسودان بالغة ولن تؤدى فى النهاية إلى منع أى تدفق.

تحقيق:
أمانى الطويل

الاحتمال الوارد بنظر قناوى هو إما تعويق عمل هيئة النيل المشتركة بين مصر والسودان أو طرد المهندسين المصريين الذين يعملون فيها ولكن الإجراء الأخير - حسبما يراه - محمد عزت ناصر مدير قطاع النيل فى وزارة الرى خرق واضح لاتفاقية سنة ١٩٥٩ ويقول لـ «العربى» إن وجود مهندسى الرى المصريين والسودانيين تنظمه هذه الإتفاقية فى مواقع الشجرة وملكال والروصيرص وسنار والأخيرين على النيل الأزرق وعطبرة على نهر عطبرة ودنقله على مجرى نهر النيل الرئيسى.

وعلى الرغم من ان سيناريو الممكن والمستحيل طرد المهندسين يوقع السودان تحت طائلة القانون الدولى إلا انه سيناريو ممكن فى ظل الإجراءات غير المسبوقة التى اقدم عليها النظام السودانى الحالى تجاه الأملاك المصرية كما انه قام بالفعل بالاستيلاء على ٢٨ منزلاً تابعاً لهيئة النيل شيخ خبراء الرى المهندس إبراهيم قناوى وزير الرى الأسبق يجد ان ذلك لايعوق حركة المياه وقياس التصرفات والتعرف على إيراد النهر وهى المهام الرئيسية للعاملين بالهيئة الفنية لمياه النيل حيث تملك مصر حالياً القدرة على التنبؤ بإيراد النيل عن طريق الاقمار الصناعية ولكن ناصر عزت يلفت الانتباه إلى ان حساب تصرفات النهر عن طريق مهندسى الرى فى المواقع أكثر دقة.. ويضيف ان للهيئة مهام إضافية فى وضع مشروعات جديدة لزيادة إيراد النيل، ووضع نظم تشغيل السدود القائمة وللهيئة سلطات لرصد مناسيب النيل بهدف اقرار توزيع جديد لانصبة كل من مصر والسودان من المياه إذا ماتم نقص إيراد النيل أو قامت اى دولة خارجهما بإنشاء سدود جديدة.

عجز سودانى

يبقى أخيراً سيناريو حجز مياه النيل خلف سدود وخزانات سودانية؟!

ربما يكون من اللافت للانتباه فى هذا السياق ان مصر قد بدأت منذ عشرينيات القرن الحالى فى تنظيم سريان النيل فى السودان وإنشاء عدد من الخزانات بها، ولم يقم السودان بإنشاء اى سدود على النهر للاستفادة من فاقد حصته القانونية من مياه النيل وهى البالغة ٦ مليارات قدم مكعب من مجموع ١٨.٥ مليار قدم مقابل ٥٥.٥ مليار قدم مكعب لمصر، وتعلن السودان بين الحين والآخر عن مشروع لاقامة سد الحمداب، وتعلية خزان الروصيرص للاستفادة من الحصة المهدرة.

ولكن الدراسات الأولية لتكلفة سد الحمداب تزيد على ٢ مليار دولار بأسعار (١٩٩٢) وهو ما لاتستطيع انجازه حكومة السودان الحالية فى ظل الضائقة المالية التى تعانيها كما انها عجزت عن تدبير ٣٠٠ مليون دولار لتعلية خزان الروصيرص، واعتمدت فى ذلك على وعود إيرانية ولكن الأخيرة لم تمول لها المشورع حتى الآن على الرغم من مضى اكثر من ثلاث سنوات على هذه الوعود.

طبقاً للحقائق السابقة يكون سيناريو التهديدات المتبادلة بين مصر والسودان يقع فى دائرة الحرب الدعائية ومن غير المنتظر تصعيد الأمر عسكرياً من قبل مصر للرد على أى اجراء سودانى، ولكن يبقى ضرورة الحرص على عدم العبث بشريان الحياة فى مصر والسودان أو بالعلاقات «التاريخية» بين البلدين الشقيقين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية